A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/54/278
25 August 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان والمناطق

المساعدة الاقتصادية الخاصة المقدمة للإنعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - طبقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١/٥٣ لام المؤرخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، يصف التقرير التالي المساعدة المالية والمادية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق عملية إنعاشها الاقتصادي وتعميرها في عام ١٩٩٧.

ثانيا - السياق العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢ - تبلغ مساحة جمهورية الكونغو الديمقراطية ٠٠٠ ٣٤٥ ٢ كيلو متر مربع تجعل منها ثالث أوسع بلدان أفريقيا مساحة. وللكونغو الديمقراطية حدود مشتركة مع تسعة بلدان أخرى هي: جمهورية الكونغو في الشمال الغربي وجمهورية أفريقيا الوسطى في الشمال والسودان في الشمال الشرقي وأوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا في الشرق وزامبيا في الجنوب الشرقي وأنغولا في الجنوب الغربي. ولها ساحل ضيق في أقصى الجزء الغربي على المحيط الأطلسي. وتتكون تضاريس جمهورية الكونغو الديمقراطية أساسا من حوض شاسع مسطح القاع في وسط البلد (٤٧ في المائة من الإقليم) تعلو جوانبه تدريجيا (ما بين ٥٠٠ و ٥٠٠ ١ متر) لتصل إلى ارتفاعات شاهقة في الجزء الشرقي (تزيد على ٥٠٠ ١ متر).

* A/54/150.

٣ - ويزيد معدل النمو السنوي للسكان قليلا على ٣ في المائة في المتوسط، ومن المتوقع أن يتجاوز تعداد السكان الذي بلغ ٤٦ مليون نسمة تقريبا في نهاية ١٩٩٧، ٤٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ و ٥٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٢. وتضم الكونغو الديمقراطية حوالي عشر مدن يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠ ٠٠٠ و ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة، في حين يبلغ عدد سكان العاصمة كينشاسا حوالي ٥ ملايين نسمة من ١٨ مليون يعيشون في المدن.

٤ - ومع تغير النظام السياسي في أيار/ مايو ١٩٩٧، سجلت العملية الديمقراطية بداية طيبة في البلد. وتم تشكيل لجنة دستورية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. سمحت أعمالها بإعداد صيغة أولى للدستور. وعقب تأكيد رئيس الجمهورية في أيلول/سبتمبر تنظيم استفتاء وإجراء انتخابات في عام ١٩٩٩، تم إنشاء لجنة الإصلاح المؤسسي للانتهاء من مختلف الصكوك اللازمة لمتابعة العملية الديمقراطية وقطعت مرحلة جديدة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بإصدار مرسوم بقانون يتعلق بإنشاء وتنظيم أنشطة الأحزاب والجمعيات السياسية.

٥ - وأدى الصراع المسلح الذي نشب في آب/أغسطس ١٩٩٨ والممتد على أكثر من نصف الأراضي الوطنية إلى إلغاء معظم الجهود التي بدأت منذ أيار/ مايو ١٩٩٧. وقلب نظام الأولويات وعرقلت المبادرات التي اضطلعت بها الحكومة الجديدة. ولم تيسر هذه الحالة بالتالي إنشاء مختلف المؤسسات اللازمة لاستئناف العملية الديمقراطية في الوقت المحدد. وبدأت هذه الحرب في العاصمة كينشاسا وفي بوكافو وغوما، وهما مدينتان كبيرتان في أقصى الجزء الشرقي من الكونغو الديمقراطية على الحدود مع رواندا.

٦ - وعلى صعيد الاقتصاد الكلي بعامة يعاني الاقتصاد منذ ١٩٩٠ من عملية ركود مستمرة. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٨٩ و ١٩٩٦، سلبيا. وتتسم حالة المالية العامة بتخليص متزايد للاقتصاد من الضرائب. وفي حين كان الضغط الضريبي (الإيرادات/الناتج المحلي الإجمالي) يبلغ ١٧ في المائة قبل الاستقلال انخفض هذا المؤشر إلى مستوى قياسي بلغ ٤,٧ في المائة عام ١٩٩٦. وأجري إصلاح نقدي في حزيران/يونيه ١٩٩٨ يهدف في جملة أمور إلى توحيد مختلف المناطق النقدية في البلد ومكافحة التضخم المرتفع، إلا أن اتساع نطاق الحرب قد حرم الاقتصاد من جزء هام من انتاجه اللازم لاستقرار العملة. ولم يؤد اللجوء إلى إصدار أوراق نقدية لتمويل العجز في الميزانية إلا إلى زيادة فقدان العملة وهي الفرنك الكونغولي لقيمتها.

ثالثا - التدابير الاقتصادية

٧ - اعتمدت الحكومة، عام ١٩٩٧ برنامجها الأدنى للثلاث سنوات، الذي يحدد احتياجات الكونغو الديمقراطية في مجال التعمير وأولويات الحكومة في الأجل المتوسط. ويعد برنامج استقرار الاقتصاد وتنشيطه الذي قدم إلى اجتماع أصدقاء الكونغو المعقود في بروكسل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧،

المرحلة الأولى في تنفيذ برنامج الثلاث سنوات وهو يضع جدولا لمجموع التدابير (تكيف الاقتصاد الكلي، تنشيط الاقتصاد، وقف تدهور رأس المال البشري) الواجب اتخاذها على سبيل الاستعجال.

٨ - وبغية بلوغ الأهداف المحددة في البرنامج الأدنى، عملت الحكومة جاهدة للاضطلاع بالمهمة ذات الأولوية وهي تعمير الدولة مع حرصها على تعريف أفضل لمهامها وفعالية أنشطتها. وهذا هو أحد الأسباب التي حدت بالحكومة إلى اختيار الاقتصاد الاجتماعي السوق كما اختارت أيضا مبدأ الدعم كمبدأ أساسي لتحديد تقسيم الأدوار بين الدولة والأطراف النشطة الأخرى (القطاع الخاص والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والمجموعات اللامركزية).

٩ - وتؤدي استراتيجية الحكومة إلى جعل القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو في السنوات القادمة. بيد أن نجاح الاستراتيجية الإنمائية التي تستند إلى القطاع الخاص يقتضي أيضا وجود قطاع عام حديث وفعال. ولذلك ركزت الحكومة استراتيجيتها على النقاط الأربع التالية:

(أ) الحفاظ على بيئة اقتصاد كلي جيدة؛

(ب) إيجاد بيئة مؤاتية لتكوين الثروات؛

(ج) إعادة تحديد دور الدولة لتحسين نوعية الخدمات العامة وفعاليتها؛

(د) إصلاح النظام المالي.

١٠ - ويعد الإعمال الفعال لجميع هذه العناصر شرطا ضروريا لتنشيط الاستثمار الخاص سواء الوطني أو الأجنبي. والعاملون في القطاع الخاص يمارسون نشاطهم حاليا وفقا لمنظور قصير الأجل. ومن المقرر أن تتيح لهم إقامة دولة عصرية وفعالة الثقة في المستقبل وخيارات متوسطة الأجل.

١١ - ورغم حالة الأزمة والحرب الأهلية التي تمر بها الكونغو الديمقراطية اتخذت الحكومة بعض التدابير الاقتصادية مع مراعاة الجوانب الإنمائية للبلد وتلك الخاصة بحل الأزمة والوضع الملح الراهن.

١٢ - إلا أنه يتعين ملاحظة أن الأمل الذي نجم عن اجتماع "أصدقاء الكونغو" لم يتحقق نتيجة الخلافات المتباينة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي. وعلى الرغم من مختلف البعثات التي أوفدها البنك الدولي واجتماعات لجنته التوجيهية فإن الصندوق الاستئماني الذي أنشئ في بروكسل لدعم جهود التعمير لم يتمكن من العمل، وهو ما حرم البلد من دعم لازم للإنعاش الاقتصادي. وبصفة عامة فإن عام ١٩٩٨ قد اتسم على الصعيد الاقتصادي بتطورات متناقضة في النصف الأول والنصف الثاني من العام فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية، فقد اتسمت الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه بإدارة للميزانية

هدفت إلى الحد من الإصدار النقدي. وأتاح هذا الإطار المجدد للاقتصاد الكلي طرح الفرنك الكونغولي بنجاح في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، رغم استمرار الانكماش الذي زاد نتيجة إدارة للميزانية العامة اتسمت بالصرامة وغياب التمويل الخارجي. واتسمت الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ ديسمبر بالصعوبة من جراء الحرب الدائرة في شرقي البلد، وقد أدت إلى ما يلي:

(أ) تسيب الانضباط في مجال الميزانية في ضوء انخفاض العائدات وظهور الأولويات الجديدة في مجال النفقات، المترتبة على الحرب؛

(ب) وقف سداد الدين الخارجي لصندوق النقد الدولي؛

(ج) توقف الاستقرار النقدي نتيجة التباين المتزايد بين معدل الصرف في السوق الرسمية ومعدله في السوق الموازية؛

(د) ظهور معدل تضخم يصل إلى ثلاثة أرقام.

١٣ - وتواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا طريقا مسدودا على الصعيد الاقتصادي. وفيما يتعلق بالإنتاج، استمر الانكماش في عام ١٩٩٨. ويعاني الاقتصاد معاناة بالغة من حالة الحرب التي أصابت أنشطة الجزء الشرقي من البلد بالشلل، وانخفض حجم الإنتاج بنسبة ١٠ في المائة عما كان عليه في العامين الماضيين مما أدى إلى زيادة نسبة إجمالي الانخفاض عن ٥٠ في المائة منذ بداية التسعينات. وفي حين أشار التحديث الذي جرى في شهر حزيران/يونيه لتوقعات عام ١٩٩٨ إلى ركود في النمو (-٠,٧ في المائة بالنسبة لهدف ٢,٥ في المائة الوارد في الميزانية الاقتصادية)، أشارت تقديرات حسابات الدولة إلى انخفاض في النمو بنسبة -٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٨.

١٤ - وهذا يعني أن الحرب قد أدت إلى زيادة الانحسار الملاحظ في النصف الأول من العام حيث أدت إلى إصابة نشاط الجزء الشرقي من البلد بالشلل (الأثر من حيث العرض) وإلى تقليص الإنتاج في باقي أنحاء البلد (الأثر من حيث الطلب، وهو مرتبط بانخفاض دخل الأسر المعيشية، ومراجعة النفقات العامة مع تخفيضها "بدون حرب").

١٥ - وتعرضت الهياكل الأساسية الرئيسية إلى خسائر هامة في المناطق التي تعاني من الحرب وبخاصة الجزء الشرقي والجنوبي الغربي من البلد. وتشير تقديرات يتعين تأكيدها على أساس تقييم لاحق، إلى خسائر تقدر بمئات الملايين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى زيادة حالة السكان غير المستقرة ماليا صعوبة.

رابعا - حالة شؤون الحكم والتحديات التي تواجهها

١٦ - أدت الأوضاع التي تمر بها جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تفاقم إشكالية شؤون الحكم وأوجدت التحديات التالية التي يتعين مواجهتها:

(أ) إعادة بيئة مواتية لترسيخ السلام والأمن، وللتعمير ولاستئناف عملية التنمية البشرية المستدامة؛

(ب) إيجاد إطار موات للعملية الانتخابية والمؤسسات الديمقراطية؛

(ج) إصلاح الوظائف العامة والشفافية في إدارة الشؤون العامة؛

(د) إصلاح الجهاز القضائي لتوفير عدالة نزيهة وتأمين الصفقات والممتلكات؛

(هـ) تعزيز قدرات المؤسسات المحلية والمجتمعات المحلية الأساسية لزيادة مشاركتها في عملية التنمية.

خامسا - حالة التنمية المستدامة الاقتصادية والبشرية والتحديات التي تواجهها

١٧ - إن جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لديها ١٢٥ مليون هكتار من الغابات تغطي نصف مساحتها، تمتلك ٤٧ في المائة من الغابات المدارية الأفريقية و ٦ في المائة من الاحتياطي العالمي. وتستغل هذه الثروة حاليا استغلالا ضئيلا وإن كانت المحميات الخاصة بالحيوانات والنباتات في شرق البلد قد تعرضت لخسائر جسيمة في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ مع تدفق اللاجئين والمشردين مما أوجد مشاكل جدية فيما يتعلق بالتاحات وإزالة الغابات والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. وازدادت هذه الحالة تفاقما من جراء الصراع الدائر حاليا في الجزء الشرقي من البلد. ومن المقرر أن يتم إعادة تشجير ٠٠٠ ٤ هكتار في شمال كيفو و ٠٠٠ ٢ هكتار في جنوب هذه المقاطعة، ولا يدخل غطاء الأحراج الذي دمر في المحميات الوطنية في عملية إعادة التشجير هذه.

١٨ - وقد وافقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية كما اعتمدت المبادئ التوجيهية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. وصدقت أيضا ووقعت على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالتصحر والتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية وبروتوكول مونتريال المتعلق بطبقة الأوزون واتفاقية حماية المناطق الرطبة واتفاقية حماية الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض. وقد

التزمت الكونغو الديمقراطية بتحديد استراتيجيات ووضع خطط عمل لتأمين استغلال مواردها والحفاظ عليها بصورة دائمة.

١٩ - إن تعمير الدولة لن يصبح ممكنا في الأجلين المتوسط والطويل إلا إذا أتيحت لها القدرات المالية والبشرية التي تسمح لها بالاضطلاع بمهامها الدائمة. وقد أعرب غالبية المانحين أثناء اجتماع "أصدقاء الكونغو" عن رغبتهم في تسجيل مساهمتهم المقبلة في إطار برنامج منسق للتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل ولكن القدرات الوطنية على متابعة الأنشطة الجارية والإعراب عن استراتيجيات إنمائية والدخول في مفاوضات مع القطاع الخاص قد تدهورت إلى حد بعيد. ويلاحظ بالتالي:

(أ) ضعف القدرة على التحليل وصياغة الاستراتيجيات والسياسات؛

(ب) نقص المعدات، ووجود بيئة مؤسسية غير فاعلة؛

(ج) ضعف إدارة المالية العامة؛

(د) معلومات استراتيجية ناقصة وغير موثوق بها في جميع المجالات.

سادسا - التعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة

٢٠ - كان هناك توافق في وجهات النظر بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق باحتياجات الإصلاح والتعمير. وفي هذا الصدد فإن ممثلي منظومة الأمم المتحدة في مجموعها العاملين في كينشاسا يتوقعون تنسيق برامجهم في مجال التعاون، التي يتعين أن يتفق تنفيذها مع الخطة الثلاثية للحكومة وفي هذا السياق تجري عملية وضع خطة قطرية مشتركة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، يتم بعدها إعداد مذكرة استراتيجية قطرية.

٢١ - وتجدر الإشارة إلى أن حكومة الكونغو الديمقراطية قد ساعدت السكان المدنيين ووفرت لهم الحماية وبخاصة الأقليات العرقية، كما ساعدت اللاجئين والمشردين. وفي هذا المجال تم توجيه العديد من النداءات الإنسانية إلى مختلف الشركاء في تنمية البلد. وكان لهذه النداءات أصداء مواتية وبخاصة في المجالات التالية:

(أ) الصحة (وباء الحمى النزفية، التحصين الموسع للأطفال، إصلاح الهياكل الأساسية المتعلقة بالصحة ... إلخ)؛

(ب) الأمن الغذائي؛

(ج) شبكة المياه؛

(هـ) تأمين السكان النازحين من بلدان الصراع وإعادتهم طوعيا.

٢٢ - وممثلو منظومة الأمم المتحدة في كينشاسا الذين يتبينون خطورة الحالة، قد تدخلوا على مختلف المستويات كل في مجال الوكالة التابع لها، وادمجوا في برنامجهم التقليدي العاجل البعد الإنساني الناجم عن الأزمة في الكونغو الديمقراطية. وقد حصلت لجان إدارة الأزمة والتي أنشئت على الصعيد المركزي أو في المقاطعات بدعم منظومة الأمم المتحدة الذي اتخذ شكل تعبئة الشركاء الآخرين وتنسيق عملياتهم.

٢٣ - وتلخص مساهمة مختلف وكالات الأمم المتحدة في جهود معالجة الاقتصاد وتعمير جمهورية الكونغو فيما يلي.

٢٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: واصل البرنامج فيما يتعلق بالوضع الراهن في الكونغو الديمقراطية إعادة تركيز أنشطته حول الموضوعات المركزية للتنمية البشرية المستدامة ومكافحة الفقر بغية تشجيع عملية الإنعاش الاقتصادي والتعمير الوطني. وفي إطار مكافحة الفقر، تجدر ملاحظة ما يلي:

(أ) دعم البرنامج الوطني لإنعاش القطاع الزراعي والريفي الذي سمح بضمان الكوادر التقنية للمنتجين وإتاحة عدد من المواد اللازمة وبخاصة الأسمدة والتقاوي؛

(ب) حصول النساء على الكوادر والتدريب مما سمح لهن بزيادة تدخلهن النشط في التنمية الاقتصادية؛

(ج) تقديم الدعم لقطاع الصحة بهدف تحسين نوعية الخدمات الصحية وتسهيل الوصول إليها ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وضع خطة وطنية لتطوير المرافق الصحية واستراتيجيات للعناية بالأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما تم الاضطلاع بأنشطة رائدة في ٦ من مقاطعات البلد الـ ١١؛

(د) إصلاح الهياكل الصحية الأساسية وبخاصة في المقاطعات التي دمرتها الحرب؛

(هـ) إعادة النظر في النظام التعليمي الكونغولي لمواءمته مع الاحتياجات العصرية.

٢٥ - وفي مجال البيئة وإدارة الموارد الطبيعية يندرج الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ويترجم في تحديد خطط العمل والاستراتيجيات الرامية إلى كفالة المحافظة على موارد البيئة واستعمالها المستدام (الخطة الوطنية للعمل البيئي والتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية). ومن هذا المنطلق أيضا، يجري وضع الخطة الوطنية للموئل كما يجري أيضا تنفيذ أنشطة رائدة للتطهير. وهذا العمل من شأنه أن يسمح للحكومة، من ناحية، بتحديد سياسة في هذا المجال، لضمان الحصول على السكن الملائم، ومن ناحية أخرى بإجراء مشاورات مع الشركاء في التنمية لتنفيذه.

٢٦ - وفي مجال شؤون الحكم وإدارة التنمية ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة على وضع برنامج وطني لتعزيز القدرات الوطنية، في إطار تنفيذ استنتاجات اجتماع أصدقاء الكونغو. ومن شأن تنفيذ هذا البرنامج أن يسمح للحكومة بالحصول على قدرة تقنية قادرة على دعم عملية استقرار الاقتصاد وإنعاشه والبدء في الإصلاحات الهيكلية المعرب عنها الرامية إلى تنقية البيئة سواء المؤسسية أو القانونية وهو شرط لا غنى عنه لتنشيط التعاون التقليدي مع بعض شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٧ - وبالإضافة إلى برامجه لدعم التنمية، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهود تنسيق المساعدة الإنسانية عن طريق بعثات مشتركة بين الوكالات لتقديم الدعم التقني والسوقي للعمليات الجارية. وسمحت هذه البعثات بتحديد حالة الاحتياجات وتعزيز المبادرات الذاتية لإدارة الأزمة على صعيد المقاطعات. وقد يُسر تنسيق الأنشطة الإنسانية عن طريق مواصلة الاجتماعات التقنية الاسبوعية ودعم ومشورة منسق المساعدة الطارئة. وحملت أزمة كينشاسا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم دعم تقني إلى اللجنة المعنية بأزمة كينشاسا التي شكلت مؤخرا والمكلفة بربط وزيادة الجهود المسبقة للفريق التقني التابع لفريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث. وأدت أنشطة التعمير العاجل للمنشآت الجماعية ودعم المبادرات المجتمعية في مقاطعات كيفو إلى تقديم الدعم المستمر للمساعي الرامية إلى استمرار الحياة المجتمعية.

٢٨ - زاد برنامج الأغذية العالمي من أنشطته في كينشاسا لدى السكان المتضررين من الفيضانات والمشردين. وأدت الأزمة في كينشاسا (آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨) إلى عملية توزيع أغذية شملت ١٢٠ ٠٠٠ مستفيد تم تحديدهم من بين أكثر المتضررين من آثار النزاع المسلح. وجرى الاضطلاع أيضا ببرامج لتقديم المساعدة الغذائية، ما زالت مستمرة حتى الآن لصالح السكان الأنغوليين اللاجئين في باندوندو وعند مصب نهر الكونغو وفي كاتنغا وسكان جمهورية الكونغو عند مصب النهر.

٢٩ - بذلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودا لإعادة المساعدة الإنسانية في عام ١٩٩٩ توقفت على الحالة السياسية وظروف الأمن سواء في داخل البلد أو في المنطقة بأسرها وبالطبع على الوصول إلى اللاجئين. وترتبت على تطور الحالة في الكونغو الديمقراطية نتائج مؤسفة بالنسبة للقدرة التشغيلية. بيد أن مفوضية شؤون اللاجئين واصلت طوال عام ١٩٩٨ وخلال عام ١٩٩٩ مساعدتها للاجئين

السودانيين (٠٠٠ ٦٠) والأنغوليين (٠٠٠ ١٣٠) والبوروونديين (٠٠٠ ١١٦) وبرنامج الإعادة الطوعية للاجئين الكونغوليين والأوغنديين والبوروونديين والروانديين والأنغوليين.

٣٠ - واصلت اليونيسيف أنشطتها الإنسانية لصالح المرأة والأطفال - دعم برنامج التحصين الموسع مراقبة ومواجهة مخاطر الأوبئة (الكوليرا في المقاطعة الشرقية وفي جنوب كيفو ...إلخ) إنعاش مراكز الصحة؛ مساعدة الأطفال المحتاجين لتدابير حماية خاصة - في المقاطعات الواقعة شرقي البلد. وأدى اندلاع الصراع المسلح الجديد في آب/أغسطس ١٩٩٨ إلى توقف غالبية الأنشطة في الجزء الشرقي من البلد. وقد سمح الدعم المقدم من اليونيسيف في إطار برنامجه العادي باستئناف الأنشطة المدرسية في ٨ مقاطعات ومواصلة أنشطة التحصين في إطار البرنامج الوطني ومشاريع المساعدة للأطفال العاملين في مناجم كاساي الشرقية. وأيدت اليونيسيف أيضا الإعداد "للأيام الوطنية للتحصين" التي كانت مقررة مبدئيا في آب/أغسطس والتي نفذت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في ست مقاطعات.

٣١ - واءمت منظمة الصحة العالمية برامجها مع أحداث العام. واضطلعت بالتعاون مع اليونيسيف والشركاء الآخرين بدور رئيسي في تحصين الأطفال. ونفذت بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاريع في ثلاثة محاور رئيسية هي:

(أ) مراقبة الأوبئة والاستجابة السريعة لها وللكوارث نتيجة تدخلها عن طريق أجهزتها السبعة في المقاطعات؛

(ب) مكافحة الأمراض عن طريق دعم البرامج المتخصصة في مجال الصحة؛

(ج) دعم صياغة وتنفيذ خطة لإنعاش النظام الصحي في الكونغو الديمقراطية.

٣٢ - بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الحكومة وبالتشاور مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة عملية صياغة برنامجه القطري الجديد المقرر تنفيذه في عام ٢٠٠٠ وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في داخل الفريق لتنسيق دورات البرمجة. وقد واصل الصندوق بانتظام دعمه للمنظمات غير الحكومية سواء في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو مكافحة وفيات الأمهات وكذلك برنامج النهوض بالمرأة.

٣٣ - ركزت منظمة الأغذية والزراعة جهودها الإنسانية في مقاطعات كيفو طوال النصف الأول لعام ١٩٩٨ وتدرس توزيع التقاوي والمعدات في شمال وجنوب كيفو وكذلك الحملات العاجلة لتحصين الماشية في جنوب كيفو. وأجريت جميع عمليات التوزيع عن طريق المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والهياكل اللامركزية في وزارة الزراعة كما بدأت الفاو برنامجا عاجلا لتقديم التقاوي للزراعات الغذائية والمعدات اليدوية للسكان المتضررين من الأزمة في المقاطعات الواقعة تحت السيطرة الحكومية.

٣٤ - دعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنسيق الأنشطة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقام بجمع ومعالجة البيانات التي استخدمت في صياغة الخطط الآنية لعملية إعادة تكيف مستمرة. وتعد متابعة الحالة وتقييمها وبخاصة عن طريق تنظيم بعثات مشتركة بين الوكالات في كاليمي وبوكافو والمقاطعة الشرقية وشمال كيفو مساهمة أخرى في التنسيق الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك عمليات التحليل وتقديم المقترحات في شمال بوكافو. وأدت النتائج التي تم الحصول عليها منذ بدء الحرب في آب/أغسطس ١٩٩٨ إلى إعادة التواجد في شرقي البلد وتحديد الظروف التي تسمح ببذل جهود المساعدة الإنسانية. وتتمثل الأهداف الرئيسية والمبادرات والنتائج فيما يلي:

(أ) وضع مبادئ ملزمة فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمانحون، ولا سيما مكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية) ولجنة الصليب الأحمر الدولية . وهذه الوثيقة التي تؤكد الطابع غير السياسي لعمليات التدخل الإنسانية وكذلك ضرورة إعادة إقرار الأمن وإمكانيات الوصول والمتابعة والمراقبة قد قدمت إلى حكومة الكونغو الديمقراطية وإلى السلطات المتمردة ووافقت عليها جميع الأطراف المعنية.

(ب) إنشاء مكاتب للشؤون الإنسانية تابعة للأمم المتحدة في غوما وبوكافو؛

(ج) الالتزام النشط بالدفاع عن حقوق الأقليات والبحث عن حلول لمشاكل السكان المعرضين للاضطهاد؛

(د) تنظيم الرحلات الجوية المباشرة الأولى للأغراض الإنسانية بتنسيق من الأمم المتحدة عبر خط المواجهة بين كينشاسا وغوما؛

(هـ) دعم الإعداد لحملة وطنية ضد شلل الأطفال، وحملة دعائية لإعادة الهدوء في مناطق المعارك (أيام لصالح الهدوء)؛

(و) مفاوضات لإعادة الممتلكات المنهوبة والمحجوزة الخاصة بالأمم المتحدة وبالمنظمات غير الحكومية وعمليات الإغاثة الإنسانية في بعض أجزاء الكونغو الديمقراطية؛

(ز) تفهم أفضل لديناميكية الحالة الإنسانية في الكونغو الديمقراطية. وسلسلة من البعثات الإنسانية لعمليات التقييم المشتركة بين الوكالات في شمال وجنوب كيفو وفي كيسانغاني/المقاطعة الشرقية وكاتنغا ومقاطعتي ايكيلا/الاستوائية، تلتها خطط عمل إنسانية مشتركة؛

(ح) وضع استراتيجيات للمساعدة الإنسانية المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة ككل وتعبئة الموارد لعمليات الإغاثة؛

(ط) جمع ومعالجة البيانات لصياغة خطط الطوارئ في شكل عملية مستمرة لإعادة التكيف.

٣٥ - تابعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالتشاور مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وبمساهمتها، جهودها لتشجيع الحكومة على وضع خطة وطنية لتعزيز حقوق الإنسان. وأدت جهودها بخاصة إلى تنظيم العديد من الحلقات الدراسية (لصالح موظفي الإدارة والعاملين في المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمجتمع المدني) بهدف إدراج حقوق الإنسان في جهود التعمير الوطني. وبالإضافة إلى التقييم المستمر لحالة حقوق الإنسان، واصلت المفوضية برامجها الرامية إلى تعزيز المنظمات غير الحكومية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وكذلك المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

سابعا - الاستراتيجية الإنسانية للأمم المتحدة

٣٦ - في أعقاب البعثات التي اضطلع بها مارتن غريفيث المنسق المساعد للإغاثة الطارئة وبرهانو دنكا، المستشار الإقليمي للأنشطة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى وممثل الأمين العام، شهدت نهاية عام ١٩٩٨ بداية التزام جديد في مجال حقوق الإنسان على أساس معايير واقعية للتقييم وتستند إلى قرارين مشتركين لوكالات الأمم المتحدة وللشركاء الدوليين الرئيسيين:

(أ) "التزام كيغالي" لصالح استراتيجية إنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مجموعها وضعت في كينشاسا بواسطة الفريق التابع لمنسق الإغاثة الطارئة (رؤساء الوكالات)؛

(ب) "التزام نيروبي" (الذي أعقب الاجتماع المشترك بين مكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) لصالح مسعى الوكالات في شرقي الكونغو الديمقراطية والمستند إلى مبادئ وشروط الالتزام ذاتها. واتفق الفريق، من هذا المنطلق ومع محاولة لاحترام، قدر الاستطاعة، القيود التي فرضتها سلطات الكونغو الديمقراطية على عدم إمكانية استبعاد أي خيار يسمح بمساعدة إنسانية أكثر وفرا وأكثر فعالية في ذات الوقت.

٣٧ - وقد وجدت هذه المبادئ والالتزامات مجال تنفيذها في جميع أنحاء شمال كيفو وجنوب كيفو والمقاطعة الشرقية. أما فيما يتعلق بالمناطق الخاضعة للسيادة الحكومية فقد استندت المساعدة وعمليات تقييم الحالة الإنسانية، إلى حد بعيد، إلى الموقف الذي اتخذته السلطات المركزية على أعلى المستويات لصالح توفير المساعدة الإنسانية دون عقبات لأكثر فئات السكان تضررا. وحصلت مدينة كينشاسا على

اهتمام خاص في شكل مساهمة من منظومة الأمم المتحدة في الجهود الدولية (إيطاليا بخاصة) لمساعدة السكان.

٣٨ - وقد انجزت جميع هذه المبادرات رغم مناخ القلق السائد إلى حد بعيد في جميع أنحاء الجمهورية وسماته المشتركة هي النقص البالغ الراهن والمتوقع في الأغذية، وتشتت السكان في جميع أنحاء كاتنغا دون وجود إمكانيات كبيرة للوصول إليهم وحالة عدم استقرار في كاساي دون نقطة ارتكاز سهلة لتقديم مساعدات إنسانية حقيقية (تشتت السكان وتواجد ضخم للعسكريين ... إلخ).

ثامنا - احتمالات إعادة البناء

٣٩ - إن الأزمة الراهنة لا يجب أن تؤدي إلى عدم تبين إمكانيات التغيير المتاحة في الكونغو الديمقراطية. وإن كان تحقيق هذه الإمكانيات يتطلب كشرط مسبق الخروج من الأزمة الحالية أي وقف الصراع والمصالحة الوطنية. وبغية تجسيد هذا الخروج من الأزمة الاقتصادية يتعين الاضطلاع بأنشطة باتجاه المجتمع الدولي للحصول على مساعدته لإعادة بناء البلد.

١ - السلام والمصالحة

٤٠ - من الضروري قبل أي شيء آخر إيجاد حل للمشاكل التي تعرقل حاليا إعادة بناء هذا البلد ذي الإمكانات الهائلة. وفي هذا الصدد فإن وضع إطار للسلام والتعمير يعد شرطا لا غنى عنه لاستئناف عملية التنمية البشرية. ويجب أن تعكس، بالضرورة، الأنشطة التي سيضطلع بها في هذا الميدان رغبة مقرري السياسة في تعزيز عملية السلام. وسوف يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الدينامية عن طريق توفير الدعم المادي والتقني لمختلف المحافل التي انشئت لدعم هذه العملية.

٢ - إعداد استراتيجية لإعادة البناء

٤١ - يتعين في الوقت ذاته مساعدة الحكومة في وضع استراتيجية إنمائية تعنى بدمج الأبعاد التالية: التطهير المالي والإصلاحات وإعادة البناء والتنمية.

٤٢ - وكان معظم المانحين قد أعربوا في اجتماع "أصدقاء الكونغو" عن رغبتهم في إدراج مساعداتهم المقبلة في إطار برنامج متسق لإعادة التعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل. والبرنامج المقدم في بروكسل يعد نقطة انطلاق سليمة وإن اقترح المانحون إكماله بما يلي:

(أ) برنامج إصلاحات هيكلية في الأجل المتوسط؛

(ب) تدابير موثوق بها تحظى بانضمام الوكلاء الاقتصاديين ومقدمي رؤوس الأموال؛

(ج) تعريف أفضل للأولويات؛

(د) تقسيم أفضل للأدوار بين مختلف الناشطين؛

(هـ) تحسين بيئة القطاع الخاص؛

(و) البحث عن حل لمشكلة الدين الخارجي.

٤٣ - ويجب على الحكومة بذل قصارى جهدها للبدء من الآن في وضع هذا البرنامج بغية تسهيل تنفيذه حال اجتماع الشروط الدنيا للسلام والأمن.

٣ - استئناف التعاون الهيكلي

٤٤ - يتعين على الحكومة، بعد توفر الشروط الدنيا للسلام والأمن، الدخول في مباحثات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهو شرط مسبق للاستئناف الفعلي للتعاون الهيكلي مع المجتمع الدولي. ويتعلق الأمر في مرحلة أولى بالتوصل إلى اتفاق يسمح بإقرار مستوى متأخرات المدفوعات إزاء صندوق النقد الدولي. وينبغي أن يشكل هذا الاتفاق إشارة هامة لاستئناف الحوار المتعلق بالاقتصاد الكلي.

٤٥ - ويتعين أن يسمح هذا الإطار الجديد لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإيجاد حل دائم لمشكلة الدين الخارجي وبخاصة عن طريق إعداد برنامج يؤدي إلى استفادة الكونغو الديمقراطية من المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

- - - - -